ثالثاً : شبهة رواية الحديث بالمعنى والرد عليها

زعم أعداء السنة من غلاة الشيعة، والمستشرقين، ودعاة اللادينية : أن تأخر تدوين السنة كان له ضرر كبير على السنة من روايتها بالمعنى، وزعموا بأن رواية الحديث بالمعنى هى القاعدة الأصلية الثابتة المقررة عند علماء الحديث، حيث كان اهتمامهم بالمعنى أكثر من اهتمامهم باللفظ حتى وصلت إلينا الأحاديث وقد انطمست معالم ألفاظها ومعانيها، ولذلك لم يحتجّ النحاة بالأحاديث المروية، ولم يستشهدوا بها فى إثبات اللغة أو قواعد النحو، لأن ألفاظها مرهونة بالتأثر الشخصى للرواة[1]0

تلك هى خلاصة شبهة أعداء الإسلام حول رواية الحديث بالمعنى، والتى من خلالها يشككون فى حجية السنة النبوية، ومكانتها التشريعية 0

والجـواب :

أولاً وقبل بيان فساد زعم دعاة الفتنة وأدعياء العلم بأن رواية الحديث بالمعنى هى القاعدة الأصلية الثابتة المقررة عند علماء الحديث، وأن اهتمامهم بالمعنى أكثر من اللفظ قبل بيان بطلان هذا الزعم، نحرر أولاً القول فى حكم رواية الحديث بالمعنى عند علماء الأمة من المحدثين، والفقهاء، والأصوليين، حيث سيتضح جلياً كيف قلب أعداء السنة المطهرة الأصل إلى فرع؟ والفرع إلى أصل؟

من المعلوم أن للعلماء فى رواية الحديث بالمعنى مذاهب عدة[2]، نستخلص منها مذهبين :

---

[1] ()دراسات محمدية لجولدتسيهر ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوةبليبيا العدد 10 ص 571-573 0 وانظر : مجلة المنار المجلد 9 ص 911، 913 0 مقال الدكتور توفيق صدقى "الإسلام هو القرآن، وحدة" وأضواء على السنة ص 20، 21، 76 - 82، 97، 107، 259، والأضواء القرانية للسيد صالح أبو بكر ص 35، وتبصير الأمة بحقيقة السنة ص 104، 177، 220، 238، 239، والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص 58، 61، 162، ونقد الخطاب الدينى للدكتور لنصر أبو زيد ص 119، 126، ونقد الحديث فى علم الرواية وعلم الدراية للدكتور حسين الحاج، 1/315 - 325، وانظر : له أيضاً أدب العرب فى صدر الإسلام ص 93، وتأملات فى الحديث عند السنة والشيعة ص 75 - 83، ودين السلطان ص 75، وإنذار من السماء 113، ونقد الخطاب الدينى لنصر أبو زيد ص 119، 126، ونحو تطوير التشريع الإسلامى لأحمد نعيم ص 45، ودراسة الكتب المقدسة لموريس بوكاى ص 290 0

المذهب الأول : أن رواية الحديث بالمعنى لا تجوز لمن لا يعلم مدلول الألفاظ فى اللسان العربى ومقاصدها وما يحيل معناها والمحتمل من غيره، والمرادف منها، وذلك على وجه الوجوب بلا خلاف بين العلماء، لأن من اتصف بذلك لا يؤمن بتغييره من الخلل، ووجب على من هذا حاله أن يروى الحديث بالألفاظ التى سمع بها مقتصراً عليها بدون تقديم، ولا تأخير ولا زيادة ولا نقص لحرف فأكثر، ولا إبدال حرف أو أكثر بغيره، ولا مشدَّدٍ بمثـقل، أو عكسه[1]؛ "إذ جميع ما يفعله من ذلك تحكم بالجهالة، وتصرف على غير حقيقة فى أصول الشريعة، وتقوُّلٌ على الله ورسوله بما لم يحط به علماً"[2]0

أما من كان عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينهما 0 فاختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول، فالمعظم منهم أجاز له الرواية بالمعنى إذا كان قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذى بلغه سواء فى ذلك الحديث المرفوع، أو غيره[3]0

المذهب الثانى : المنع من الرواية بالمعنى مطلقاً، بل يجب نقل اللفظ بصورته من غير فرق بين عارف بمعانى الألفاظ أو غير عارف، وهو مذهب كثير من السلف، وأهل التحرى فى الحديث، وهو مذهب الإمام مالك، ومعظم المحدثين، وهو مذهب الظاهرية[4]0

وهنا يظهر لنا جلياً أن الأصل فى رواية الحديث روايته باللفظ للعالم بالألفاظ ومدلولاتها وغيره، والفرع هو الترخص فى الرواية بالمعنى للعالم دون غيره 0 وهذا هو خلاصة المذهب

---

2 () انظرها فى : إرشاد الفحول 1/234 - 239، وتوجيه النظر ص 298 - 314، وانظر : السنة النبوية للدكتور أحمد كريمة ص 65 - 69 وأصول السرخسى 1/355 - 357، والحديث= =النبوى فى النحو العربى ص 64 وما بعدها 0 والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى 1/54 - 56 كلاهما للدكتور محمود فجال 0

1 () فتح المغيث للسخاوى 2/207 بتقديم وتأخير، وانظر : تدريب الراوى 2/98 0

2 () الإلماع للقاضى عياض ص 174 0

3 () خلافاً للإمام مالك حيث رخص فى غير حديث النبى ﷺ ولم يرخص فيه،ومن ذلك قوله:"ما كان من حديث رسول الله ﷺ" فلا تعد اللفظ، وما كان من غيره فأصبت المعنى فلا بأس" انظر: الكفاية للخطيب ص 188، 189، وجامع بيان العلم 1/81، وتدريب الراوى 2/99، 101، وفتح المغيث للسخاوى 2/208، وفح المغيث للعراقى 3/48-49، وتوضيح الأفكار 2/392

4 () انظر : إرشاد الفحول للشوكانى 1/236، 237، وانظر : السنة النبوية للدكتور أحمد كريمة ص 65،66 0

الأول، وهو المختار عند الجمهور من السلف وأصحاب الحديث والفقه والأصول واختاره منهم الآمدى[1] وقال : ويدل عليه النص والإجماع والأثر، والمعقول 0

أما النص : فإن النبى كان مقرراً لآحاد رسله إلى البلاد فى إبلاغ أوامره ونواهيه بلغة المبعوث إليهم دون لفظ النبى وهو دليل الجواز[2]0

وأيضـاً : فإن النبى أمر أصحابه بتبليغ سنته المطهرة فى حياته وبعد وفاته فى أحاديث كثيرة منها : **"ألا ليبلغ الشاهدُ الغائبَ، فلعل بعض من يبلغه أن يكون أوعى له من بعض من سمعه" [3]0**

هذا فى الوقت الذى كان فيه النهى عن كتابة السنة المطهرة : **"لا تكتبوا عنى ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه وحدثوا عنى ولا حرج – الحديث"** [4] فلو كان اللازم لهم أن يؤدوا تلك الألفاظ التى بلغت أسماعهم بأعيانها بلا زيادة ولا نقصان، ولا تقديم ولا تأخير ... لكتبها أصحاب رسول الله ، فهل جاءنا عن أحد منهم أنه فعل ذلك من أجل رواية الأحاديث بلفظها بلا تقديم ولا تأخير؟!

كيف، وسائر الأخبار تشهد بأنهم كانوا يؤدونها حفظاً وبعضهم كتابة، ويقدمون، ويؤخرون، وتختلف ألفاظ الرواية فيما لا يتغير معناه فلا ينكر ذلك منهم، ولا يرون بذلك بأساً"[5]0

يقول الأستاذ عبد الرحمن المعلمى : "هذا أمر يقينى لا ريب فيه، وعلى ذلك جرى عملهم فى حياة النبى وبعد وفاته 0 من بقى منهم حافظاً للفظ على وجهة أداه كذلك ومن بقى ضابطاً للمعنى ولم يبق ضابطاً للفظ أداة بالمعنى من غير نكير منهم[6]0

---

1 () الإحكام للآمدى 2/93، وانظر : إرشاد الفحول 1/237، والمستصفى 1/168، 169، والمحصول للرازى 2/231، 233، وتدريب الراوى 2/99، ونزهة النظر ص 44، وفتح= =المغيث للسخاوى 2/208 - 217، والكفاية ص 202، 203، ودفاع عن السنة للدكتور أبوشهبة 32، 55، 63، والسنة للدكتور أحمد كريمة ص 66، واختلافات المحدثين والفقهاء فى الحكم على الحديث للدكتور عبد الله شعبان ص 291-298 0

2 () الإحكام للآمدى 2/93، 94 0

3 () سبق تخريجه ص 273 0

4 () سبق تخريجه ص 259 0

5 () نوادر الأصول للحكيم الترمذى 2/549، 550 بتصرف 0

6 () الأنوار الكاشفة ص 78 بتصرف وتقديم وتأخير 0

يقول الدكتور أبو زهو بعد أن أفاد المعنى السابق : فدل ذلك على أن "المقصود منها (أى السنة) المعنى دون اللفظ، ولذلك لم يتعبد بتلاوتها، ولم يقع التحدى بنظمها، وتجوز روايتها بالمعنى" [1]0

ويدل أيضاً على أن المقصود من السنة المعنى دون اللفظ ما قاله الإمام الآمدى : "أن النبى كان يذكر المعنى فى الكرات المتعددة بألفاظ مختلفة، بل المقصود إنما هو المعنى، ومع حصول المعنى، فلا أثر لاختلاف اللفظ، **وهذا أحد وجوه دليل العقل التى استشهد بها الآمدى**[2]**0**

وهذا المقصود كان يعيه الصحابة جيداً وحرصوا على تعليمه لمن بعدهم يدل على ذلك ما روى عن أبى نضرة، أنه قال : قلت لأبى سعيد الخدرى : إنك تحدثنا عن رسول الله حديثاً عجيباً، وإنا نخاف أن نزيد فيه أو ننقص 0 قال : أردتم أن تجعلوه قرآناً لا، لا، ولكن خذوا عنا كما أخذنا عن رسول الله 0[3]

فتأمل قول أبى نضرة : **(إنا نخاف أن نزيد فيه أو ننقص)**0 ثم قول أبى سعيد **(أردتم أن تجعلوه قرآناً لا لا، ولكن خذوا عنا ...)**[4]0 فدل ذلك على أن الأصل فى كتاب الله اللفظ، لأنه متعبد بتلاوته ومتحدى بأقصر سورة منه، وليست كذلك السنة المطهرة 0

وليس هذا هو مفهوم ولا مقصود أبى سعيد الخدرى وحده، بل هو مقصود ومفهوم الصحابة أجمع، **ويدل على ذلك روايتهم للقصة الواحدة بألفاظ مختلفة من غير إنكار من أحد منهم، فكان إجماعاً تصير به الحجة**[5]**0**

---

1 () الحديث والمحدثون ص 200 0
2 () الإحكام للآمدى 2/94 0
3 () سبق تخريجه ص 265 0
4 () راجع فى ذلك أيضاً ما نقله السيوطى فى التدريب 2/100 عن واثلة بن الأسقع 0
5 () فتح المغيث للسخاوى 2/215 وانظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص 189، والإحكام للآمدى 2/94، والكفاية ص 308 0

ويشهد لصحة ذلك أيضاً الرخصة فى قراءة القرآن الكريم على سبعة أحرف[1]، وهذه الأحرف الستة الزائدة، عبارة عن أنواع من المخالفة فى بعض الألفاظ للفظ الحرف الأول بدون اختلاف فى المعنى[2]0

واحتج حماد بن سلمة بأن الله تعالى أخبر عن موسى عليه السلام وعدوه فرعون بألفاظ مختلفة فى معنى واحد، كقوله تعالى : [3] وقوله تعالى [4]، وكذلك قصص سائر الأنبياء عليهم السلام فى القرآن، وقولهم لقومهم بألسنتهم المختلفة، وإنما نقل إلينا ذلك بالمعنى[5]، لأن من ذلك ما يطول فيبلغ الحد المعجز، ومنه ما يكون عن لسان أعجمى، ومنه ما يأتى فى موضع بألفاظ، وفى آخر بغيرها ... ويطول فى موضع، ويختصر فى آخر"[6]0 **وهذا يشهد لجواز التعبير عن المعنى الواحد بألفاظ متعددة 0**

ومن أقوى الحج كما قاله الحافظ ابن حجر ما حكاه الخطيب البغدادى من : "اتفاق الأمة من جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى، فجوازه باللغة العربية أولى"[7]0 وهذا هو أحد وجوه أدلة العقل التى استشهد بها الآمدى فى الإحكام[8]0

---

1 () استدل بذلك الإمام الشافعى فى الرسالة ص 274 فقرة رقم 752، وانظر : ما قاله تعليقاً ص 274 فقرة رقم 753 0

2 () الأنوار الكاشفة ص 76، وقال فى الهامش : (المراد بالاختلاف فى المعنى هو الاختلاف المذكور فى قول الله تعالى : "**ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً**" الآية 82 من سورة النساء، فأما أن يدل أحد الحرفين على معنى، والآخر على معنى آخر، وكلا المعنيين معاً حق، فليس باختلاف بـهذا المعنى أ 0هـ وإذا كان هذا من رأفة الله بعباده مع كتابه، فبالحديث أولى 0 وقد روى ما هو شبيه بـهذا عن يحيى بن سعيد القطان فى الكفاية ص 316، وانظر : الجواب عن الطعون الموجهة إلى حديث القراءات فى الباب الثالث 0

3 () جزء من الآية 7 من سورة النمل 0

4 () جزء من الآية 10 من سورة طه 0

5 () فتح المغيث للسخاوى 2/214 0

6 () الأنوار الكاشفة ص 78، ونفس المعنى قاله الدكتور أبو زهو فى الحديث والمحدثون ص 209، وانظر : توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى للدكتور رفعت فوزى ص 425 0

7 () فتح المغيث للسخاوى 2/214، وانظر : الكفاية ص 303-305، وتدريب الراوى 2/101 0

8 () الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى 2/94 0

فإن قيل : إن هذه الأدلة السابقة معارضة لقول النبى : **"نضر الله أمراً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه"**[1] ومعارض لقوله للبراء بن عازب لما استذكر دعاء النوم قائلاً : **(آمنت برسولك الذى أرسلت، فقال له النبى ، قل : آمنت بنبيك الذى أرسلت"**[2]**0**

أجيب عن الحديث الأول : من وجهين :

الوجه الأول : القول بموجبه، وذلك لأن من نقل معنى اللفظ من غير زيادة ولا نقصان يصح أن يقال أدى ما سمع كما سمع 0 ولهذا، يقال لمن ترجم لغة إلى لغة، ولم يغير المعنى، أدى ما سمع كما سمع 0 **ويدل على أن المراد من الخبر إنما هو نقل المعنى دون اللفظ، ما ذكره الخبر** من التعليل وهو اختلاف الناس فى الفقه، إذ هو المؤثر فى اختلاف المعنى 0 وأما الألفاظ التى لا يختلف اجتهاد الناس فى قيام بعضها مقام بعض، فذلك مما يستوى فيه الفقيه، والأفقه، ومن ليس بفقيه، ولا يكون مؤثراً فى تغيير المعنى 0

الوجه الثانى : أن هذا الخبر بعينه يدل على جواز نقل الخبر بالمعنى دون اللفظ، لأن رواة هذا الخبر نفسه قد رووه على المعنى، فقال بعضهم : **رحم الله مكان نضر الله ومن سمع بدل (امرأ سمع)** وروى **"مقالتى"** بدل **(منا حديثاً) (وبلغه)** مكان **(أداه)** وروى **(فرب مبلغ أفقه من مبلَّغ)** مكان **(فرب مبلغ أوعى من سامع)**، وألفاظ سوى هذه متغايرة تضمنها هذا الخبر 0 **فالظاهر يدل على أن هذا الخبر نقل على المعنى، فلذلك اختلفت ألفاظه، وإن كان معناها واحداً0 فالحديث حجة لنا لا علينا**[3]**0**

أما الحديث الثانى "لا ونبيك"؛ ففى الاستدلال به نظر؛ لاحتمال أن يكون المنع؛ لكونها ألفاظ أذكار توفيقية، ولها خصائص وأسرار لا يدخلها القياس، فيجب المحافظة على اللفظ الذى وردت به"[4]0 أو لعله أراد أن يجمع بين الوصفين فى موضع واحد، ولا شك أنه نبى مرسل، فهو إذن أكمل فائدة، وذلك يفوت بقوله : **(وبرسولك الذى أرسلت)** وأيضاً فالبلاغة مقتضية لذلك لعدم تكرار اللفظ لوصف واحد فيه، زاد بعضهم أو

---

1 () سبق تخريجه ص 34 0
2 () سبق تخريجه ص 361 0
3 () الإحكام للآمدى 2/95، وانظر : فتح المغيث للسخاوى 2/215، والكفاية للخطيب ص 305
4 () فتح المغيث للسخاوى 2/215 0

لاختلاف المعنى، لأن برسولك يدخل جبريل وغيره من الملائكة الذين ليسوا بأنبياء"[1]0

قلت لا تعارض بين الحديثين المعترض بهما على ما سبق ذكره من الأدلة، فهى كلها تشهد برأى الجمهور المختار وهو أن **الأصـل** رواية الحديث باللفظ على فرض التسليم بما اعترض به من حديث : **"نضر الله إمرأً"** وحديث **"لا ونبيك"**0

والفـرع هو الترخص فى الرواية بالمعنى للعالم بالألفاظ ومدلولاتها دون غيرها، ويشهد لذلك ما سبق ذكره من أدلة، وحينئذ فلا تعارض 0

وحتى مع التسليم بأن الأصل هو الرواية بالمعنى، فلسنا نرى أن الرواية بالمعنى تفضى إلى النتائج الخطيرة التى يزعمها دعاة الإلحاد؛ لأن اختلاف ألفاظ الأحاديث لا يرجع إلى الرواية بالمعنى وحدها، بل يرجع إلى رسول الله الذى كانت تختلف ألفاظه بتعدد الأزمنة والأمكنة، والحوادث والأحوال، والسامعين والمستفتين، والمتخاصمين والمتقاضين، والوافدين والمبعوثين، ففى كل ذلك تختلف ألفاظه ، إيجازاً، واطناباً، وتقديماً، وتأخيراً، وزيادة، ونقصاناً، بحسب ما تقتضيه الحال ويدعوا إليه المقام[2]0

فقد يسأل عن أفضل الأعمال مثلاً؛ فيجيب كل سائل بجواب غير جواب صاحبه، ... فيظن من لا علم له أن هذا من باب التعارض، أو من عدم ضبط الرواة، أو من آثار الرواية بالمعنى، وواقع الأمر أن رسول الله كان طبيب النفوس، فيجيب كل إنسان عن مسألته بما يناسبه، وبما يكون أنفع

---

1 () المصدر السابق 2/266 وانظر : الكفاية ص 306 0

2 () وهذا من أساليب القرآن الكريم انظر : إلى قوله تعالى : **"إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ(6)خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ"** الآيتان 6،7 من سورة البقرة وقوله تعالى : **"أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ"** الآية 23 من سورة الجاثية 0 فقارن التقديم والتأخير فى الختم على القلب والسمع فى الآيتين البقرة والجاثية 0

له أو للناس فى جميع الظروف أو فى الظرف الذى كان فيه الاستفتاء"[1] أ 0هـ 0

ويرجع اختلاف الأحاديث أيضاً إلى أنها ليست كلها قولية، بل منها ما هو إخبار عن أفعال النبى وهى كثيرة، ومنها ما أصله قولى، ولكن الصحابى لا يذكر القول بل يقول : أمرنا النبى بكذا، أو نهانا عن كذا، أو قضى بكذا ... وأشباه هذا وهذا كثير أيضاً0 وهذان الضربان ليسا محل نزاع 0 ولا دخل للرواية بالمعنى فيهما، والكلام فى ما يقول الصحابى فيه : قال رسول الله كيت وكيت، أو نحو ذلك، ومن تتبع هذا فى الأحاديث التى يرويها صحابيان أو أكثر ووقع اختلاف فإنما هو فى بعض الألفاظ، وهذا يبين أن الصحابة لم يكونوا إذا حكوا قوله يهملون ألفاظه البتة، لكن منهم من يحاول أن يؤديها، فيقع له تقديم وتأخير أو إبدال الكلمة بمرادفها[2]0

ومنهم من يشدد ويصحح ما يسمعه من الرواة من تغيير اللفظ النبوى بالتقديم والتأخير، أو استبدال كلمة بمرادفها، كابن عمر فعن عُبَيْد بن عمير[2]؛ أن ابن عمر كان جالساً مع أبيه وعندهم مغيرة بن حكيم – رجل من أهل صنعاء – إذ قال : قال رسول الله : **"إنما مثل المنافق مثل الشاة بين الربيضين**[3] من الغنم"، فقال عبد الله بن عمر : ليس هكذا قال رسول الله فقال رجل : لو علمت علمه، علمت أنه لم يقل إلا حقاً ولم يتعمد الكذب، فقال : إنه لثقة، ولكنى شاهد رسول الله يوم قال، هذا فقال كيف يا أبا عبد الرحمن؟ فقال : قال رسول الله : **"مثل المنافق مثل الشاة بين الغنمين"**0 فقال عُبَيْد بن عُمَير هي واحدة إذا لم يجعل الحرام حلالاً والحلال حراماً، فلا يضرك أن قدمت شيئاً أو أخرته؛ فهو واحد"[5]0

---

1 () الحديث والمحدثون ص 207، 208، وانظر : دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهبة ص 55 0

2 () انظر : الأنوار الكاشفة للأستاذ عبد الرحمن المعلمى ص 79 0

3 () عُبَيْد بن عُمَير هو : ابن قتادة الليثى أبو عاصم المكى، ولد على عهد النبى قاله مسلم، وعده غيره فى كبار التابعين، وكان قاضى أهل مكة، مجمع على ثقته، مات قبل ابن عمر 0 له ترجمة فى: تقريب التهذيب 1/645 رقم 4401، وتذكرة الحفاظ 1/50 رقم 28، وطبقات الحفاظ ص 22 رقم 28، وخلاصة تذهيب الكمال ص 21، وطبقات القراء لابن الجزرى 1/496 0

4 () الربيض : الغنم نفسها، والربض : موضعها الذى تربض فيه، أراد أنه مذبذب كالشاة الواحدة بين قطيعين من الغنم، أو بين مربضيهما 0 انظر : النهاية فى غريب الحديث 2/185 0

وسمع ابن عمر أيضاً رجلاً يردد حديث الأركان الخمسة، فقدم بعضها وآخر بعضاً مخالفاً بذلك الرواية التى سمعها ابن عمر بنفسه من رسول الله ، فقال له ابن عمر –رضى الله عنهما- : **"اجعل صيام رمضان أخرهن، كما سمعت من فى رسول الله 0[1]"** .

وروى الخطيب بسنده عن العلاء بن سعد بن مسعود قال : قيل لرجل من أصحاب رسول الله : مالك لا تحدث كما يحدث فلان وفلان؟ فقال : **ما بى ألا أكون سمعت مثل ما سمعوا، أو حضرت مثل ما حضروا، ولكن لم يدرس الأمر بعد، والناس متماسكون، فأنا أجد من يكفينى، وأكره التزيد والنقصان فى حديث رسول الله 0[2]"** .

وفى عصر التابعين، وأتباع التابعين ظل كثير من الرواة يؤدى حديث رسول الله بلفظه ونصه، حتى فى الحروف وفى ذلك يقول الأعمش : **"كان العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفاً أو دالاً"[3]0**

وكان مالك -رحمه الله- يتقى فى حديث رسول الله الباء والتاء ونحوهما[4]0 **وممن اعتمد ذلك الإمام مسلم -رحمه الله-** فإنه فى صحيحه يميز اختلاف الرواة حتى فى حرف من المتن، وربما كان بعضه لا يتغير به معنى، وربما كان فى بعضه اختلاف فى المعنى، ولكنه خفىٌ لا يفطن له، إلا من هو فى العلم بمكان، وكذا سلكه الإمامان البخارى، وأبو داود، وسبقهما لذلك شيخهما الإمام أحمد[5]0

ومن أمثلة ذلك : ما روى عن أبى هريرة قال : قال رسول الله : **"لأسلم وغفار، وشئ من مزينة وجهينة، أو شئ من جهينة**

---

5 () أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب من رخص فى الحديث إذا أصاب المعنى 1/105 رقم 318، والخطيب فى الكفاية ص 268، 269 واللفظ له، وانظر : توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى للدكتور رفعت فوزى ص 417 0

1 () أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الإيمان، باب دعاؤكم إيمانكم 1/64 رقم 8، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام 1/209رقم 16 وانظر : الكفاية ص 271 0

2 () الكفاية ص 266 0

3 () المصدر السابق ص 274 0

4 () انظر : الكفاية ص 275، وانظر : تدريب الراوى 2/101، والإلماع ص 179 0

5 () فتح المغيث للسخاوى 2/211 0

ومزينة، خير عند الله، قال : أحسبه قال يوم القيامة، من أسد، وغطفان، وهوازن وتميم"[1] وهناك من اشتد حرصه على لفظ سماعه فأبى تبديل حرف مشدد بمخفف، فعن أم كلثوم بنت عقبة[2] - رضى الله عنها - قالت : **"ليس الكاذب من أصلح بين الناس فقال خيراً أو نمى خيراً0** قال حماد سمعت هذا الحديث من رجلين فقال أحدهما : **نمى خيراً خفيفة، وقال الآخر : نمى خيراً مثـقلة**[3]0

وأشد من كل هذا تحرج بعضهم من تغيير اللحن الوارد فى كلام الراوى صحابياً كان أو تابعياً، لأنه سمعه هكذا، فلا ضير من استعمال **(حوث)** بدلاً من **"حيث"**[4]، أو **"لغيت"** بدلاً من **"لغوت"**[5]، و "**عوثاء السفر"**، بدلاً من **"وعثائه"**[6]؛ ولذلك رووا عن محمد بن سيرين؛ أنه "كان يلحن كما يلحن الراوى"[7]0

ثم رأى العلماء أن يميزوا فى هذا الموضوع بين لحن يحيل المعنى، وآخر لا يحيله، فرأوا أنه لابد من تغيير اللحن الذى يفسد المعنى، وقالوا بضرورة رد الحديث إلى الصواب إذا كان راويه قد خالف موجب الإعراب"[8]0

---

1 () أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب المناقب، باب ذكر أسلم وغفار ومزينه وجهينة وأشجع 6/627 رقم 3523، ومسلم (بشرح النووى) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل غفار وأسلم وجهينة 8/314 رقم 2521 واللفظ له 0

2 () أم كلثوم بنت عقبة : صحابية جليلة لها ترجمة فى : الإصابة 4/491 رقم 12238، وتاريخ الصحابة لابن حبان ص 274 رقم 1546، والاستيعاب 4/1953 رقم 4203، واسد الغابة 7/376 رقم 7585 0

3 () أخرجه الخطيب فى الكفاية ص 278، وابن عبد البر فى ترجمة أم كلثوم –رضى الله عنها- فى الاستيعاب 4/1953 رقم 4203 0

4 () انظر : الكفاية ص 280 0

5 () المصدر السابق ص 281 0

6 () المصدر نفسه ص 277 0

7 () الكفاية ص 285 ، وانظر : أثر عن أبى معمر فى سنن الدارمى المقدمة، باب من رخص فى الحديث إذا أصاب المعنى 1/106 رقم 320 0

8 () فتح المغيث للسخاوى 2/230، وللعراقى 3/55، والكفاية ص 297، والإلماع ص 185، وانظر: علوم الحديث للدكتور صبحى الصالح ص 83 0

وبكل ذلك يسقط قول دعاة الفتنة وأدعياء العلم : "أن الرواية بالمعنى هى القاعدة الثابتة فى رواية الحديث[1]، وأن الرواة تناقلوا الحديث بألفاظهم فى جميع العصور[2]0

"ومن أجل ذلك كله نستطيع أن نقول ونحن مطمئنون : "إن الرواية بالمعنى لم يكن لها أثر فى ثبوت السنة وحجيتها ولم تفض إلى النتائج الخطيرة التى يزعمها دعاة الإلحاد، لأنها كانت قبل فساد اللسان العربى، من صحابة عايشوا الوحى، وتـنزلاته، وخالطوا صاحب الشرع ، ومن أئمة كبار فى اللغة والشرع معاً، وكانوا يرونها رخصة عند الاضطرار[3]، وكان نسيانهم قليلاً، بل نادراً، فإن كان ففى بعض حروف العطف، أو المفردات، أو بعض الجمل"[4]0 وكانوا يقيدون ذلك ببعض العبارات الدالة على الحيطة والورع فى روايتهم بالمعنى كقولهم : "أو كما قال"، "أو كما ورد" "أو نحوه" "أو شبهه"[5]0

يقول الأستاذ محمد أسد : "إذا كان مئات الصحابة قد حفظوا جميع القرآن الكريم غيباً بلفظه، وبما فيه من فروق ضئيلة فى الرسم (التهجئة) فلا ريب فى أنه كان ممكناً لهم، وللتابعين من بعدهم أن يحفظوا أقوال الرسول متفرقة كما حفظوا القرآن سواء بسواء، ولكن من غير أن

---

1 () ممن صرح بذلك إسماعيل منصور فى كتابة تبصير الأمة بحقيقة السنة ص 238، 239، وأيده جمال البنا فى كتابه السنة ودورها فى الفقه الجديد" ص 58، 61، 162، وانظر : السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى، فصل "الرواية بالمعنى مرتبطة بعصر التدوين" 1/48، والحديث النبوى فى النحو العربى ص 64-83 0

2 () الحديث والمحدثون ص 203 0

3 () ولم يرخصوا بـها فيما تضمنته بطون الكتب، لأن من ملك تغيير اللفظ، فلا يملك تغيير تصنيف غيره، وهذا بلا خلاف كما قال ابن الصلاح فى علوم الحديث 189 وانظر : الباعث الحثيث ص 120، 121 هامش 0

4 () الحديث والمحدثون 207 بتصرف 0

5 () روى ذلك عن ابن مسعود ، أخرجه ابن ماجة فى سننه المقدمة، باب التوقى فى الحديث عن رسول الله 1/24 رقم 23 0 وقال البوصيرى فى مصباح الزجاجة 1/48 إسناده صحيح، احتج الشيخان بجميع رواته، وأخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب العلم 1/193 رقم 376، وقال : صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه ووافقه الذهبى، وأخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب من هاب الفتيا مخافة السقط 1/97 رقم 281، وابن المبارك فى مسنده 140 رقمى 2270، 228، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم 1/79، والخطيب فى الكفاية ص 310، والقاضى عياض فى الإلماع ص 177 0

يزيدوا على الأحاديث أو أن ينقصوا منها شيئاً0 إن المحدثين يرون أن الحديث الصحيح ما رُوى واحداً فى معناه ولكن بأسانيد مختلفة مستقلة"[1]0

الاحتجاج بالسنة والاستشهاد بها فى قواعد النحو واللغة :

عرفنا فيما سبق أن الأصل فى رواية الحديث روايته بلفظه، وذلك منذ عصر النبوة المباركة، والصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى عصر التدوين الرسمى للسنة 0 والفرع هو الترخص فى روايته بالمعنى للعالم بالألفاظ ومدلولاتها، كما عرفنا كيف كانوا يتشددون فى الرواية باللفظ والاعتراض على من يقدم ويؤخر فى اللفظ النبوى، أو يستبدل كلمة بمرادفها، بل كان سقوط أحدهم من السماء أحب إليه من أن يزيد فى الحديث واواً أو ألفاً أو دالاً، وبلغ من شدة المحافظة على اللفظ النبوى أن بعضهم يأبى تبديل حرف مشددّ بمخفف أو العكس، بل ويأبى بعضهم تغيير اللحن الوارد فى كلام شيخه ما دام سمعه منه، حتى إذا شك الراوي في لفظين أوردهما جميعاً متشككاً كما جاء فى الحديث : **"وهل يكُبُّ النَّاسَ فى النَّارِ على وُجُوهِهِمْ أَوْ على مَنَاخِرِهِمْ إلا حَصَائِدُ أَلْسَنِتْهم"**[2]0

وهكذا حافظ رواة السنة على لفظ النبى ، حتى وصلت إلينا سنة المصطفى سالمة من كل تحريف وتبديل 0

نعـم : وصلت إلينا السنة المطهرة بلفظ النبى ، بلفظ أبلغ ما عرف فى لغة العرب، وعرف الدارسون من البيان البشرى، **وفى ذلك يصف أبو حيان بلاغة السنة قائلاً :** "والثانى : سنة رسول الله ، فإنها السبيل الواضح، والنجم اللائح، والقائد الناصح، والعلم المنصوب والأمر المقصود، والغاية فى البيان والنهاية فى البرهان، والمفزع عند الخصام، والقدرة لجميع الأنام"[3]0

من أجل ذلك؛ فإن الاحتجاج بالحديث فى اللغة، والنحو أمر طبيعى، وما زعمه المانعون من عدم الاحتجاج به؛ لأنه روى بالمعنى، ولا نستطيع الجزم بأنه لفظ النبى [4] **فهذا الزعم يسقط بما سبق ذكره،**

---

1 () الإسلام على مفترق الطرق ص 96 0

2 () أخرجه الترمذى فى سننه كتاب الإيمان، باب ما جاء فى حرمة الصلاة 5/13 رقم 2616، وقال: هذا حديث حسن صحيح 0

3 () البصائر والذخائر 1/8، وانظر : ما قاله الجاحظ فى البيان والتبيين 2/17، 18، وانظر : بلاغة الرسول للدكتور على محمد العمارى، والحديث النبوى للدكتور محمد الصباغ ص 51 0

4 () انظر: الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ص 19، وقارن بكشف الظنون ص 405-407، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى للدكتور محمود فجال

وتفصيله من أن الأصل فى رواية الحديث أن تكون باللفظ، والفرع هو الترخص فى روايتها بالمعنى للعالم بالألفاظ ومدلولاتها، ولفظه فى هذه الحالة أيضاً حجة، ولِمَ لا، وعلماء اللغة عندما جمعوا اللغة العربية النقية البعيدة عن الخطأ واللحن كانوا يذهبون إلى البوادى ليستمعوا إلى اللغة من فصحاء العرب، ومن بلغاء البادية مختارين القبائل التى اشتهرت بفصحاتها، مثل قريش،وتميم، وهذيل وأسد وغيرهم 0

وكانوا يتحرون فى اختيار الفصحاء، فلم يأخذوا إلا من الذى وثـقوا فى فصاحته، ولم يشكوا فى مخالطته لغير العرب، وقد حدد العلماء بعض العصور التى أخذوا عنها اللغة؛ كالعصر الجاهلى، وصدر الإسلام،وبنى أمية، حتى القرن الثانى الهجرى، ولم يلتفتوا إلىما جاء بعد ذلك عن العرب من شعر ونثر، باعتبار أنه لا يحتج به[1]0 وكل هذا ينطبق على رواة السنة والأحاديث المروية، **لأن الرواية بالمعنى كانت فى القرن الأول قبل فساد اللسان العربى وعلى قلة وفى حدود ضيقة، هذا فى الوقت الذى كانت فيه كتابات عديدة للصحابة فى زمن النبوة وبعده، وكذلك كتابات التابعين فمن بعدهم حتى زمن التدوين الرسمى للسنة فى القرن الأول نفسه، مما يرجح أن الذى فى مدونات الطبقة الأولى لفظ النبى نفسه، فإن كان هناك إبدال لفظ بمرادفه فالذى أبدله عربى فصيح يحتج بكلامه العادى، حتى إذا دونت السنة المطهرة منع من الرواية بالمعنى وتغيير الفظ المدون بلا خلاف كما قال ابن الصلاح[2]0**

ويقول الدكتور محمد الصباغ : "ومهما يكن من أمر الحديث فإنه أحسن حالاً بكثير من الأشعار والأبيات التى يلجأ إليها النحويون ويملؤون بها كتبهم، وبعضها منحول، والآخر مشكوك فيه، أو مجهول لا يعرف قائله[3]0

---

0 24-1/20

1 () دراسات فى تراث العرب اللغوى للأستاذ فتحى جمعة ص 14-16، وانظر : مجلة الوعى الإسلامى العدد 375 لسنة 1417 ص 72 0

2 () علوم الحديث لابن الصلاح ص 136، وانظر : الحديث والمحدثون ص 218، 220، والحديث النبوى للدكتور الصباغ ص 131، وعلوم الحديث للدكتور صبحى الصالح ص 329، 330، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى للدكتور محمود فجال 1/62 - 64 0

3 () الحديث النبوى للدكتور الصباغ 132 0

ويقول الأستاذ سعيد الأفغانى : "إن ما فى روايات الحديث من ضبط ودقة وتحر لا يتحلى ببعضه كل ما يحتج به النحاة، واللغويون من كلام العرب[1]0 ثم إن المطلوب فى نقل قواعد اللغة والنحو من حديث رسول الله هو غلبة الظن، والغالب على الظن أن الحديث لم يتغير لفظه[2]0

أما ما زعموه من وقوع اللحن فى بعض الأحاديث بسبب عجمة بعض الرواة[3]؛ فهو شئ –إن وقع- قليلٌ جداً، لا ينبنى عليه حكم، ولا يقوم بهذا الزعم حجة لأحد ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بالحديث الصحيح[4]، وهل يمنع عاقل الاحتجاج بالقرآن إذا لحن به بعض الناس؟!!0 ثم إن اللحن كان موجوداً فى غير نصوص السنة من موارد اللغة التى اعتمد عليها النحاة من شعر ونثر، ورغم ذلك فقد قبلت؛ لأن العبرة بغلبة العصر لا بلحن الأفراد 0 ولم يقل أحد أنه لا يحتج بهما فى اللغة والنحو[5]0 **ثم إن ما ذكره هؤلاء من اللحن فى الأحاديث الصحيحة لم يكن لحناً وإنما هو لغة من لغات العرب** - وسيأتى بعد قليل أمثلة على ذلك - وقد حذر العلماء من اللحن فى الحديث أشد التحذير، وعد بعضهم الحديث الملحون كذباً على النبى : قال الأصمعى[6] : "إن أخوف ما أخاف على طالب العلم، إذا لم يعرف النحو أن

---

1 () أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغانى ص 47 وانظر:علوم الحديث للدكتور الصباغ ص 331،332

2 () انظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة للأستاذ محمد عيد ص 109 - 112، والحديث والمحدثون للدكتور أبو زهو ص 219، والحديث النبوى فى النحو العربى للدكتور فجال ص 107،108 0

3 () انظر : الاقتراح ص 21 0

4 () الحديث النبوى للدكتور الصباغ ص 132، وانظر : الحديث النبوى للدكتور فجال ص 122 0

5 () الاستشهاد والاحتجاج باللغة ص 110 - 114 بتصرف، وانظر : السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث للدكتور فجال 1/102 0

6 () الأَصْمَعِىُّ : بفتح الألف، وسكون الصاد المهملة، وفتح الميم، وبالعين المهملة فى آخره 0 هذه النسبة إلى الجد، وهو الإمام المشهور أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب بن أعصر الباهلى الأَصْمَعِىُّ، من أهل البصرة، أحد أئمة اللغة والنحو والغريب والأخبار، والملاحم والنوادر، أثنى عليه فى السنة، أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وقال ابن حجر فى التقريب : صدوق سنى 0 من مؤلفاته : اللغات، والنوادر، والنسب، وغريب الحديث، وغير ذلك، مات سنة 217هـ، وقيل قبل ذلك 0 له ترجمة فى : اللباب فى تـهذيب الأنساب لابن الأثير 1/70، والفهرست لابن النديم ص 86، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير 1/144 رقم 38، وتقريب التهذيب 1/618 رقم 4219، وتـهذيب الأسماء واللغات للنووى 2/273، ونزهة الألباب فى طبقات الأدباء لابن الأنبارى ص 112،وإنباه الرواه

يدخل فى جملة قوله : **"من كذب علىَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"**[1]0 لأنه لم يكن يلحن فمهما رويت عنه ولحنت فيه[2] فقد كذبت عليه[3]0

أما ما زعموه من أن أحداً من أئمة النحو المتقدمين لم يحتج فى كتبه بالحديث[4]0 فذلك إن صح كما يقول الدكتور محمود فجال : فليس معناه أنهم كانوا لا يجيزون الاستشهاد به إذ لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به، فـ (سيبويه) مثلاً إذا ذهبنا نقرأ كتابة المسمى بـ (الكتاب) فلن نجد فيه كلاماً رفعه للنبى ولا مرة واحدة، وفى (الكتاب) نصوص كثيرة توافق الأحاديث النبوية ... ولكن (سيبويه) لم يستشهد بها على أنها أحاديث من النبى بل على أنها من كلام العرب 0

قال (سيبويه) فى كتابة[5] : "وأما قولهم : كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه"[6] **فانظر كيف جعله كلاماً صادراً من العرب الذين يحتج بكلامهم[7]0**

على أنباه النحاة للقفطى 2/197،ولسان الميزان 9/492 رقم 15492 0

1 () سبق تخريجه ص 275 0

2 () المراد باللحن هنا : مخالفة صواب الإعراب، ويطلق أيضاً على النطق بكلمة على وجه لا يثبت عند العرب، وإن لم يكن خطأ فى الإعراب، واستعمله فى ذلك الفقهاء وأهل اللغة؛ كالنووى، والحريرى 0 أفاده فضيلة الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف - رحمه الله - على هامش تحقيقه لتدريب الراوى 2/106 0

3 () رواه ابن الصلاح فى علوم الحديث ص 110-114،والقاضى عياض فى الإلماع ص 183-184، وذكره العراقى فى فتح المغيث 3/53، والسخاوى فى فتح المغيث 2/224، والسيوطى فى التدريب 2/106، والصنعانى فى توضيح الأفكار 2/393 - 394 وقال عقبة : "قلت وإنما قال الأصمعى "أخاف" ولم يجزم، لأن من لم يعلم بالعربية، وإن لحن لم يكن متعمداً الكذب" انتهى 0 وانظر : بقية أقوال المحدثين فى التحذير من اللحن فى المصادر السابقة 0

4 () انظر : الاقتراح فى علم أصول النحو ص 21، والسير الحثيث للدكتور فجال 1/22 0

5 () انظر : الكتاب لسيبوبه 1/396 0

6 () الحديث بنحوه أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الجنائز، باب ما قيل فى أولاد المشركين 3/290 رقم 1385، ومسلم (بشرح النووى) كتاب القدر، باب كل مولود يولد على الفطرة وحكم أطفال الكفار وأطفال المسلمين 8/458 رقم 2658 0

يقول الدكتور محمود فجال : إن عدم استدلال بعضهم بالحديث على أنه مرفوع للنبى لا يعنى أنهم لا يجيزون الاستدلال به، وإنما يعنى عدم خبرتهم بهذا العلم الدقيق، وهو علم رواية الحديث ودرايته، لأن تحصيله بحاجة إلى فراغ، وطول زمان، كما يعنى عدم تعاطيهم إياه[1]0

أما (ابن مالك) فهو إمام فى الحديث بالإضافة إلى إمــامته فى علم العربية، وهذا هو السبب الذى حـدا بـه إلـى الاستشـهاد بالحديث 0

قال (الصلاح الصفدى) : كان-ابن مالك-أمة فى الإطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهدٌ عَدَلَ إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهدٌ عَدَلَ إلى أشعار العرب[2]0

---

7 () فهارس كتاب سيبويه للأستاذ محمد عبد الخالق ص 762، وانظر : الحديث النبوى فى النحو العربى للدكتور فجال ص 109 0

1 () الحديث النبوى فى النحو العربى ص 110، 126 0

2 () بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى 1/134، وانظر : الحديث النبوى للدكتور فجال ص 110، 126 0